

Distr.: General  
22 July 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية الاجتماعية: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي  
للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الرابعة والعشرين

متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة  
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويقدم التقرير لمحة عامة عن المناقشات التي عقدتها لجنة التنمية الاجتماعية بشأن الموضوع ذي الأولوية "الإدماج الاجتماعي"، في دورتها الثامنة والأربعين. كما يسلط الضوء على مداورات اللجنة فيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والاستجابات في مجال سياسات العمالة والآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني. ويختتم التقرير بالتوصيات المنبثقة عن مناقشات اللجنة.

\* A/65/150



## المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا - استعراض المناقشات للجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والأربعين .....
٤	ألف - الإدماج الاجتماعي .....
١٢	باء - الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية .....
١٤	جيم - الآثار الاجتماعية للأزمات المالية والاقتصادية والاستجابات التي تنص عليها السياسات .....
١٩	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات .....

## أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٣٥/٦٤، أكدت الجمعية العامة مجددا المسؤولية الرئيسية للجنة التنمية الاجتماعية عن متابعة واستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ووفقا لذلك، اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية الإدماج الاجتماعي باعتباره الموضوع ذا الأولوية لمناقشتها في دورتي الاستعراض والسياسات لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٢ - وصاغت الدول الأعضاء، في مؤتمر القمة الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية بهدف إيجاد مجتمع صالح للجميع. وشكل الإدماج الاجتماعي جزءا أساسيا من هذه الرؤية، حيث ينظر إليه باعتباره عملية بناء للقيم والمؤسسات التي لا غنى عنها في عملية إيجاد مجتمع شامل يستطيع الجميع فيه ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم.

٣ - وناقشت لجنة التنمية الاجتماعية، عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، موضوع الإدماج الاجتماعي في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٨، وصاغت استنتاجات متفق عليها بشأن تعزيز الإدماج الاجتماعي ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا. وفي دورتها اللاحقة، نظرت اللجنة بصفة أساسية في قضايا الإدماج الاجتماعي من منظور الولايات المختصة بفئات محددة، التي وضعت في أعقاب مؤتمر القمة. وفي عام ٢٠٠٩، أدرج الإدماج الاجتماعي من جديد في جدول أعمال اللجنة.

٤ - وأتاح تركيز اهتمام اللجنة على تعزيز الإدماج الاجتماعي، مع مراعاة الروابط المشتركة بين الركائز الثلاث للتنمية: الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع في دورتها للاستعراض والسياسات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، فرصة طيبة لتحديد مسار جديد للعمل من أجل دفع عجلة الإدماج الاجتماعي على المستويين الوطني والدولي. في ختام دورة السياسات، التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة أول قرار يتخذ بشأن تعزيز الإدماج الاجتماعي منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٥.

٥ - وفي دورتها الثامنة والأربعين، عقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وناقشت اللجنة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية الاجتماعية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، مرددة في ذلك الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها ١٣٥/٦٤. وانصب اهتمامها على الاستجابة التي تنص عليها السياسات للمسائل المتعلقة

بالعمالة والآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني، في إطار بند جدول الأعمال المعنون مسائل مستجدة.

٦ - ويعرض هذا التقرير النقاط الرئيسية لمناقشة سياسات الإدماج الاجتماعي، ويسلط الضوء على القضايا التي أثرت أثناء حلقة النقاش الرفيعة المستوى المعنية بالاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويلخص التقرير أيضا مناقشات اللجنة المتعلقة بالآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية. وتأتي في ختامه مجموعة من التوصيات بشأن دفع عجلة الإدماج الاجتماعي.

## ثانيا - استعراض المناقشات الموضوعية للجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والأربعين

### ألف - الإدماج الاجتماعي

٧ - يقر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل كوبنهاغن<sup>(١)</sup> بأن الإدماج الاجتماعي يمثل في آن واحد معا هدفا وإطارا عاما لدفع عجلة التنمية الاجتماعية ورسم السياسات الاجتماعية. وأعلنت الدول الأعضاء عن التزامها بتشجيع الإدماج الاجتماعي من خلال تعزيز مجتمعات شاملة تتسم بالاستقرار والأمان والوثام، ويسود فيها السلام والعدل والتسامح واحترام التنوع والمساواة في الفرص، وتتيح إمكانية المشاركة للجميع، بمن فيهم المحرومون والضعفاء من الفئات والأشخاص. بيد أن هذا الالتزام لا يزال بعيد المنال ويصعب تحقيقه، نظرا إلى أن الطبيعة المعقدة لمفهوم الإدماج الاجتماعي تجعل تفعيله وترجمته إلى أعمال موجهة نحو السياسات مسألة صعبة.

٨ - وتركز اهتمام سياسات وبرامج الإدماج الاجتماعي بصفة أساسية على النهوض بعدد من الفئات الاجتماعية، مثل كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين. ومع ذلك، لم يجر في معظم الحالات إعداد إطار عام لتعزيز الإدماج الاجتماعي على الصعيد الوطني أو الدولي.

٩ - وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من دحض الافتراضات التي طال أمدها بأن النمو الاقتصادي وتوسع السوق سوف يؤديان تلقائيا إلى دفع عجلة التنمية الاجتماعية لصالح الجميع، فإنه لم ينجح سوى القليل في مجال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل. وعلى الرغم من

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

ضرورة هذا النمو لتحقيق التنمية بصفة عامة والإدماج الاجتماعي على وجه الخصوص، فإن التقدم الاجتماعي لن يحقق أو ينشئ مجتمعات أكثر تماسكا إذا لم يكن مصحوبا بسياسات تهدف إلى إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحرم العديد من الفئات والأفراد من المشاركة في جني فوائدها.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال عقبات كبيرة وواسعة الانتشار وشديدة الشعب تقف في طريق تحقيق الإدماج الاجتماعي. ولا يزال الفقر ونقص العمالة وانعدام الخدمات الأساسية، بالاقتران مع عدم المساواة والتهميش والتزاعات وعدم الاستقرار والتمييز، يعوق التقدم تجاه تحقيق الإدماج الاجتماعي في البلدان النامية. وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو، تظل التغيرات الاجتماعية والديمقراطية، بجانب ازدياد ما تعانیه فئات كثيرة من عدم الإنصاف والتهميش، بما في ذلك المهاجرون، تحول دون تحقيق الإدماج الاجتماعي.

١١ - ولا يزال الفقر عقبة رئيسية أمام الإدماج الاجتماعي. ويتعدى الفقر، الذي يستوي في أغلب الأحيان مع الاستبعاد نفسه، عدم وجود دخل كاف ليشمل قضايا من قبيل انعدام الفرص وعدم التمكين ونقص القدرات وانعدام الأمن. ولا شك في أن استبعاد الناس الذين يعيشون في الفقر من المشاركة الكاملة في المجتمع حقيقة واقعة.

١٢ - ولا تزال البطالة تمثل تحديا كبيرا أمام الإدماج الاجتماعي لكثير من الأفراد والفئات. وفي كثير من الأحيان، يعني عدم الحصول على وظيفة أو فقدتها أن معاناة البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي سيطول أجلها. ولا يفقد الأفراد العاطلون عن العمل مصدر الدخل فحسب، بل يجرمون أيضا من أساس التفاعل الاجتماعي النشط والمشاركة وتنمية المهارات.

١٣ - ويظل التمييز هو العائق الرئيسي أمام تحقيق الإدماج الاجتماعي والمشاركة الكاملة في الأنشطة الحياتية، في المجتمعات التي يحرم فيها الأفراد والجماعات من حقوق الإنسان، ويفتقرون فيها إلى الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة. ويمثل التمييز بين الجنسين أحد أكثر أشكال الاستبعاد المؤسسي وعدم المساواة انتشارا وشيوعا. وفي كثير من المجتمعات، يقوض نقص تمثيل المرأة على الصُّعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعملية صنع القرار، الجهود الرامية إلى إيجاد "مجتمع صالح للجميع" كذلك.

### سياسات تعزيز الإدماج الاجتماعي: مبادئ عامة

١٤ - يجب أن تكون سياسات واستراتيجيات الإدماج الاجتماعي مصممة بصفة خاصة لمواجهة التحديات والعقبات الخاصة بكل بلد. ومع ذلك، لا يطبق سوى عدد قليل من المبادئ العامة، التي يأتي في المرتبة الرئيسية من بينها الإدراك بأن دفع عجلة الإدماج

الاجتماعي لا يتم من خلال تنفيذ الولايات المختصة بفئات محددة فحسب، بل ينبغي أن يتجاوز ذلك إلى تعميم هذه الولايات في عمليات صنع السياسات بصفة عامة.

١٥ - ومن المهم أيضا اعتماد نهج متماسك لصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي كثير من الأحيان، يتم تنفيذ السياسات الاقتصادية القائمة مع إهمال العواقب الاجتماعية، مما يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية وازدياد عدم المساواة.

١٦ - ويرتكز تعزيز الإدماج الاجتماعي كذلك إلى التعمق في اعتماد سياسات تشاركية شاملة، والتخلي بروح المسؤولية في رسم هذه السياسات. ويتعين على الحكومات تشجيع وتيسير المشاركة النشطة من جانب المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية المختلفة في تصميم سياسات الإدماج الاجتماعي ورصدها وتنفيذها. ويعد تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة أمرا أساسيا. ومن الضروري أن يكون الضعفاء والمحرمون من الفئات والأفراد قادرين على التعبير عن احتياجاتهم وهمومهم، وأن تنعكس وجهات نظرهم في جميع مراحل الاستراتيجيات الإنمائية.

١٧ - ويتطلب الحد من الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، ولا سيما في التعليم والصحة. ومن المهم في هذا الصدد، تعزيز الجودة النوعية للتعليم، وليس التركيز فقط على رفع نسبة الالتحاق بالمدارس.

١٨ - وتؤدي سوق العمل وسياسات العمل اللائق دورا حاسما في تحقيق الإدماج الاجتماعي، من خلال تشجيع عدم التمييز في التوظيف والمساواة في المعاملة، وتوفير التعليم والتدريب، وفتح أسواق العمل أمام الفئات المعرضة لمخاطر التمييز. وهناك حاجة إلى المزيد من التركيز على اكتساب المهارات الحياتية والعملية، فضلا عن استمرار تحديث تلك المهارات في جميع مراحل الحياة. ومن الأشياء الحاسمة أيضا تحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، مما يسهم في الحد من الفقر وتعزيز المساواة والتماسك في المجتمع.

١٩ - ويلزم الإدماج الاجتماعي تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق المشاركة وكفالة الشفافية والمساءلة في صنع السياسات وتنفيذها ورصدها. وهو يتطلب أيضا بناء القدرات المؤسسية ووضع أطر للتقييم وإنشاء شراكات قوية.

### إطار حقوق الإنسان

٢٠ - ويكمن الإدماج الاجتماعي في صميم التنمية البشرية التي يمكن تعريفها بأنها الأعمال التدريجي لحقوق الشعب الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وتعنى التنمية

بتوسيع خيارات الناس وحرّياتهم وتعزيز قدراتهم كي يتمكنوا من المشاركة الكاملة في جميع جوانب حياة المجتمع والتأثير على صنع القرارات المؤثرة على حياتهم.

٢١ - وعلى الرغم من أن معظم المجتمعات أنشأت أطرا قانونية داعمة لفرضية أساسية مؤداها كفالة المساواة وضمان عدم التمييز، فإن النزعات التمييزية تسود في كثير من الأحيان ويصعب القضاء عليها. وبناء على ذلك، قد تنشأ الحاجة إلى تدابير خاصة لمكافحة التمييز، من أجل كفالة المساواة للمهمشين من الأفراد والفئات الاجتماعية، وفقا للسياق الوطني.

٢٢ - ومن المهم بشكل خاص أن تبذل الجهود من أجل ضمان تكافؤ الفرص أمام المستبعدين أو المحرومين أو الضعفاء، وأن تزال لا الحواجز القانونية فحسب، بل والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كذلك، بجانب الحواجز السياسية التي تعوق مشاركة هذه الفئات. ومن المهم أيضا توضيح أن اتخاذ تدابير خاصة لمكافحة التمييز لا يؤدي فقط إلى دفع عجلة الإدماج الاجتماعي، بل وتسهم أيضا في إنجاح جهود القضاء على الفقر، ومساعدة الذين يعانون من التمييز ليصبحوا مواطنين منتجين بشكل كامل.

٢٣ - ويجب أن يتسلح المجتمع بآليات مؤسسية لاحتواء الخلافات، واحترام التنوع ومبدأ المساواة، وإتاحة المشاركة وتوفير الفرص لجميع الناس بغض النظر عن أصولهم. ولأغراض المساعدة في هذه المهمة، أنشأت معظم البلدان مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، مثل لجان حقوق الإنسان وأمناء المظالم. وكثيرا ما تعمل هذه الجهات على حماية حقوق الأقليات العرقية والسكان الأصليين واللاجئين والنساء والأطفال، وقد تحظى بولاية أوسع نطاقا فيما يتعلق بالتدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن تشمل السياسات تعزيز قدرات هذه المؤسسات.

٢٤ - وهناك حاجة إلى التركيز بوجه خاص على التربية الوطنية من أجل توعية المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم. ويكتسب أهمية خاصة كذلك، إيجاد طرائق مبتكرة لتهيئة فرص مشاركة حقيقية للأفراد من مختلف الطوائف، من أجل تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين أفراد المجتمعات المختلفة.

٢٥ - وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، يمكن للتدابير الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلدان، مثل تحديد حصص للنساء في البرلمانات، أن تسهم في تحقيق المزيد من الإدماج الاجتماعي للمرأة. وفي العديد من البلدان يشكل تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار مقياسا رئيسيا فعليا للإدماج الاجتماعي. وعلى غرار ذلك، ربما يمثل هذا التمييز الإيجابي عاملا مساعدا للفئات المهمشة الأخرى. وتتبع في بعض البلدان سياسات العمل الإيجابي لصالح الشعوب الأصلية أو الأقليات العرقية، فيما يتصل بتهيئة فرص الحصول على

التعليم والعمل مثلا. وقد تكون هذه التدابير ضرورية لمعالجة المظالم التاريخية والمساهمة في تحقيق الإدماج الاجتماعي.

### المشاركة والشفافية والمساءلة

٢٦ - يتطلب تحقيق هدف الإدماج والاندماج الاجتماعي مشاركة واسعة النطاق تساهم فيها الفئات المتباينة. ولا تقتصر المشاركة على مجرد التمثيل والتشاور بشأن فتح المجال لأصوات فاعلة في عملية صنع القرار، وهيئة بيئة صالحة لقيام شراكة على قدم المساواة بين جميع الجهات الفاعلة في العمل الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص المستبعدين والمحرومين من الفئات والأفراد. وهي تعزز أيضا التعاون وتشجع على توافق الآراء والتضامن. ويعتبر تشجيع قبول التنوع والاحترام المتبادل مع تثبيط التمييز السلبي شرطا لا غنى عنه لتحقيق المشاركة. ومن الضروري أن ينظر إلى الظروف المحيطة بالمجموعات المختلفة، لأغراض إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتها الكاملة في المجتمع.

٢٧ - ويتمثل جانب آخر حاسم من جوانب المشاركة والإدماج الاجتماعي في تشجيع إشراك المجتمع المدني، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الحصول على المعلومات العامة، واشتراك المجموعات المهمشة في المنتديات العامة والبرلمانية وفي تنظيمات المجتمع المدني. وتعزز الشفافية والمشاركة بعضهما بعضا.

٢٨ - وتتطلب الشفافية والمساءلة في صنع السياسات مشاركة واسعة النطاق. ويتعين لذلك قيام المؤسسات والآليات التي تعزز المشاركة الشعبية الفعالة من أجل كفاءة الشفافية والمساءلة والرصد والتقييم. ويشمل هذا تطوير عمليات رصد تشاركية أكثر فعالية لتحديد أشكال الاستبعاد ودوافعه. ومن شأن جمع البيانات عن المؤشرات الكمية والنوعية للإدماج أن يؤدي إلى تعزيز تحديد ورصد الأفراد والطوائف التي تكون عرضة للاستبعاد. وسيسهل هذا بدوره في توطيد دعائم المؤسسات، وتعزيز القدرة على وضع سياسات شاملة، ورصد النتائج.

### بناء القدرات المؤسسية، أطر التقييم والشراكات

٢٩ - دعا برنامج عمل كوبنهاغن إلى إنشاء مؤسسات وآليات اجتماعية يسهل وصول الناس إليها وتستجيب لاحتياجاتهم. وينبغي أن تؤدي هذه المؤسسات والآليات إلى تمكين هيكل الإدارة المحلية والمجتمعات المحلية وتشجيع قيام شراكات بين الحكومات والأطراف الفاعلة المحلية. ويشمل بناء القدرات الوطنية والمحلية أيضا مجموعة من الممارسات الجيدة،



وتبادل المعلومات، وتنمية القدرة المالية، وإنشاء قاعدة معرفية، وتعزيز التنسيق على نطاق جميع الوكالات المحلية والوطنية والوكالات الإقليمية والدولية.

٣٠ - وينبغي أن تحدد الحكومات أهدافا واضحة للاندماج الاجتماعي، وأن تضع أطرا محددة لتقييم تنفيذ هذه الأهداف. وهناك حاجة إلى وضع معايير محددة للاندماج الاجتماعي، وإلى وجود مؤشرات لرصد السياسات وتقييم نتائجها وإعادة توجيهها، حسب الاقتضاء، على نحو فعال. كما أن الرصد والإبلاغ المنظمين فيما يتعلق بالتقدم المحرز وأوجه القصور في سياسات محددة، أشياء هامة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

٣١ - وكثيرا ما تتسع الفجوة بين السياسات والممارسات بسبب قصور المهارات التقنية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تدريب الموظفين الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز قدرتهم على تصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة للاندماج الاجتماعي، فضلا عن رصدها وتقييمها.

٣٢ - ولا يقل عن ذلك أهمية الاعتراف بضرورة بناء قدرات المجتمعات المحلية، بوصفها استراتيجية رئيسية لتحفيز المشاركة على الصعيد المحلي، وتعزيز إشراك المجتمعات المحلية التي تبدي حرصها على حل المشاكل المحلية ووضع الحلول المناسبة لها. وينبغي أن تصمم هذه البرامج من أجل الوصول إلى شباب وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في الفقر، وغيرهم من فئات السكان المحرومة والمهمشة، وللمساعدة على بناء المهارات.

٣٣ - وبينما يقع عبء المسؤولية والمبادرات المنسقة الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي على عاتق الحكومة الوطنية، فإن دفع عجلة الإدماج الاجتماعي على المستوى المحلي يتطلب اتخاذ إجراءات مستمرة وتعاونية، وقيام شراكات حقيقية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والهيئات غير الربحية والقطاع الخاص. وينبغي بذل الجهود لإيجاد رؤية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الإدماج الاجتماعي، بغرض كفالة توسيع قاعدة ملكية الخطط الإنمائية الوطنية.

٣٤ - ويستلزم التعاون العالمي من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي تبادل وجهات النظر والمعلومات المتعلقة بالسياسات والممارسات الجيدة، من أجل تعميم الإدماج الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي. ويتعين على الأمم المتحدة تسهيل هذا التبادل، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية بصفة خاصة.

٣٥ - ولا يمكن التقليل من شأن الدعم الذي توفره البيئة الدولية المواتية والتعاون الدولي المعزز للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي، وهو يتطلب الوفاء بالالتزامات

وتحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين وإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات وتوفير الدعم التقني للبلدان النامية. ولأغراض المساعدة على بناء القدرات، يمكن توفير الموارد اللازمة لإنشاء مؤسسات تشاركية للإدماج الاجتماعي، مثل إنشاء وحدات مجتمعية للاندماج الاجتماعي تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات الإدماج الاجتماعي. بيد أنه يجب ألا تصحب تقديم المساعدة الدولية شروط مرهقة تحد من حيز السياسة العامة للحكومات الوطنية.

### الاستثمار في مجال الحماية الاجتماعية

٣٦ - أثبتت الحماية الاجتماعية جدواها كأداة فعالة لتقليل مخاطر الاستبعاد الاجتماعي والفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وهي أداة أساسية لتعزيز توزيع منافع النمو الاقتصادي على نحو أكثر إنصافاً، وتوطيد المقومات الأساسية للإدماج الاجتماعي، وهي العدالة الاجتماعية والتضامن بين الأجيال. وينبغي أن تلي التدخلات المبتكرة للحماية الاجتماعية الاحتياجات الأساسية، وتسهل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وتوسع فرص كسب الرزق للفئات الأكثر استبعاداً وهميشاً. وهناك توافق متزايد في الآراء حول الحاجة إلى تعزيز السمة العالمية والشمولية في توفير الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، ورهنا بالسياق الوطني، يمكن لخطط الحماية الاجتماعية ذات الأهداف المحددة أن تكون فعالة في مجال مكافحة الفقر وعدم المساواة. على هذا المنوال، أدت مبادرات نظم التحويلات النقدية المشروطة، بما في ذلك نظام بولسا فاميليا (Bolsa Familia) في البرازيل، أو نظام أوبورتونيداديس (Oportunidades) في المكسيك أو نظام سوليداريو (Solidario) في شيلي، التي تستهدف الأسر التي تعيش في الفقر، إلى تحقيق نتائج أفضل للأطفال، بما في ذلك تحسين تغذيتهم ورفع معدلات التحاقهم بالمدارس وخفض عمالتهم.

٣٧ - ويزداد وضوح أهمية الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي تساعد على حماية الفئات الأكثر ضعفاً من آثار عدم الاستقرار الاقتصادي الأشد سوءاً عند تلبية احتياجاتها الأساسية. وقد نشأت الحماية الاجتماعية في واقع الأمر، باعتبارها إطاراً هاماً للحد من الفقر وقابلية التأثر خلال الأزمة الحالية، وهي تتيح فرصة معالجة أوجه القصور في النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

٣٨ - ويتعين إيلاء الاهتمام الواجب لتعزيز رفاه الأسرة عند صياغة برامج وسياسات الحماية الاجتماعية وتنفيذها، باعتبار أن الأسرة هي أولى حلقات التنقيف في مجال الإدماج الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الدولة تتحمل قدراً أكبر من المسؤولية في مجال الحماية الاجتماعية، تظل الأسر تؤدي العديد من وظائف هذه الحماية، مثل توفير الرعاية لأفراد

الأسرة من اليافعين وكبار السن. ويتزايد التسليم بأن استمرار أداءها لهذا الدور الأساسي للحماية الاجتماعية يتطلب توفير الدعم لها. ولذا أدخل نظام التحويلات النقدية الأسرية في أمريكا اللاتينية والعديد من البلدان الأفريقية، دعماً لنظام الرعاية المتوارث عبر الأجيال فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم الأسر ذات العائل الواحد في مجال تربية الأطفال، فهي غالباً ما تكون أكثر عرضة للفقر والاستبعاد.

### المبادرات الإقليمية

٣٩ - ركز الاتحاد الأوروبي في جدول برنامجه الاجتماعي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، على إيجاد الوظائف اللائقة وكفالة تكافؤ الفرص للجميع باعتبارهما وسيلة لتحقيق الإدماج الاجتماعي. وحدد البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي عام ٢٠١٠ باعتباره السنة الأوروبية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتشمل أهداف هذه السنة تسليط الضوء على شواغل واحتياجات الناس الذين يعيشون في الفقر، ورفع مستوى الوعي العام بهذه القضايا، وتحديد الالتزام السياسي للدول الأعضاء في الاتحاد، فيما يتعلق بمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ويجري التركيز بصفة خاصة على الاعتراف بحقوق الناس الذين يعيشون في الفقر ويعانون من الاستبعاد الاجتماعي، وتمكينهم من العيش بكرامة والمشاركة في جميع جوانب حياة مجتمعهم. وجرى التأكيد كذلك على المسؤولية المشتركة والمشاركة من خلال تعزيز الملكية العامة لسياسات الإدماج الاجتماعي. وتعني هذه الملكية أن الجميع مسؤولون عن معالجة الفقر واستفادة الجميع من القضاء عليه. ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تنقيح استراتيجية لشبونة التي ستعقبها استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠، التي تؤكد على ضرورة تحقيق نمو مستدام وشامل، وضرورة الابتكار وتحسين استخدام المعارف وزيادة المشاركة في سوق العمل، وتشجيع اكتساب المهارات ومكافحة الفقر.

٤٠ - ويسلط الموقف الأفريقي المشترك بشأن الإدماج الاجتماعي، الذي اعتمده وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولون عن التنمية الاجتماعية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الضوء على أهمية تعزيز الإدماج الاجتماعي في المنطقة الأفريقية. ويستند التماسك الاجتماعي في أفريقيا إلى إتاحة التعليم للجميع وتنمية المهارات، وتوفير الرعاية الصحية والمأوى، والتنمية الريفية والحضرية، وحماية البيئة، والضمان الاجتماعي، وتوفير الأغذية والتغذية والمياه. ويدعو الموقف المشترك إلى الحد من عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسد الفجوات الناجمة عن الممارسة الفعلية للإقصاء والإدماج، وتحقيق تكافؤ الفرص، واتخاذ تدابير على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق مجتمع أكثر استقراراً وأمناً للجميع. وتشمل هذه التدابير تحسين الإدارة العامة وتطوير الهياكل المحلية بغرض إشراك المجتمعات المحلية

والمجتمع المدني في تصميم المشاريع. وهناك أيضا حاجة ملحة لدمج الفئات المهمشة والضعيفة في استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج التنمية الأخرى.

٤١ - وحددت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي مؤخرا الركائز الإنمائية اللازمة لصياغة خطة استراتيجية للعمل الاجتماعي. وتشمل هذه الركائز مكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة الاجتماعية، فضلا عن مسائل المواطنة والمشاركة وحقوق الإنسان والتنوع والصحة والتعليم والثقافة، إيجاد فرص عمل منتجة وكفالة العمل اللائق.

## باء - الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٤٢ - منذ خمسة عشر عاما، شكل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نقطة تحول في التفكير الإنمائي، حيث طرح إطارا شاملا لتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال وضع الناس في بؤرة اهتمام جهود التنمية، وحدد الهدف النهائي في بناء مجتمعات عادلة وأكثر شمولاً وتمتع بالأمن الاستقرار. ولا تزال الأهداف الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة: القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، والإدماج الاجتماعي، هي المجالات الرئيسية ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية. فهي ذات أهمية حاسمة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - وقد أحرز بعض التقدم على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، فيما يتعلق بتعزيز الاندماج وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية المختلفة. ووضعت مجموعة من الولايات والصكوك المختصة بفئات محددة. وحددت مجالات جديدة للأولويات في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (قرار الجمعية العامة ٥٠/٨١، المرفق، و١٢٦/٦٢، المرفق). واقترحت خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة<sup>(٢)</sup> استراتيجيات لاندماج كبار السن في جميع مساقات المجتمع. وأكد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٦١، المرفق) على حق السكان الأصليين في تعزيز نمائهم الخاص، وفي أن يكون لهم رأي في القرارات التي تؤثر عليهم. واستقطبت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق) الاعتراف العالمي بالتحديات التي يواجهها أولئك الأشخاص. وتقدم جميع تلك الصكوك مبادئ توجيهية بشأن كيفية تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية وزيادة مشاركتها في المجتمع. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مجموعة أدوات السياسات المختصة بفئات محددة قد كفلت إحراز تقدم على بعض الجبهات، لا يزال الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة على نطاق أوسع في المبادرات السياسة وفي المجتمع يشكل تحدياً.

(٢) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

٤٤ - ومع أن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيق الالتزامات الأوسع نطاقا التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن، فقد أدى إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى توجيه المزيد من الاهتمام إلى مسائل الحد من الفقر، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والتركيز على العمالة الكاملة. وأدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات إيجابية نحو تحقيق مجتمعات أكثر شمولاً. وأحرز تقدم كبير في بعض المجالات، مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين. بيد أن التقدم كان مخيباً للآمال في مجالات أخرى مثل الحد من الفقر ومن عدم المساواة وإيجاد فرص عمل منتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. ويرجع ذلك في جزء منه إلى إيلاء اهتمام أقل لتعزيز الإدماج الاجتماعي.

٤٥ - ويختلف التقدم المحرز في تحقيق التزامات مؤتمر القمة أيضا من منطقة إلى أخرى في العالم، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية على الصعيد الإقليمي. وقد وضعت استراتيجيات إقليمية في إطار السنة الأوروبية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، عام ٢٠١٠. ووضعت أطر إقليمية للشباب وكبار السن أيضا.

٤٦ - ولا يمكن إنكار أن تحديات عظام لا تزال تواجه تحقيق التنمية الاجتماعية. وقد ترتبت على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمة الطاقة وأزمة الأغذية العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي، عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية، أثرت سلباً على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وزادت الأزمات أيضا من صغر حيز السياسة العامة للعمل الوطني.

٤٧ - وفي ضوء اختلاط التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والآثار الاجتماعية السلبية للأزمات المتعددة، يصبح تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة أكثر إلحاحاً وأهمية من أي وقت مضى.

٤٨ - ولا تزال لجنة التنمية الاجتماعية هي المحفل الرئيسي لتنسيق الجهود الدولية من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية. وعليه ينبغي أن تستمر اللجنة في أداء دور حاسم في مجال تعزيز الحوار العالمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية، فضلاً عن وضع التكامل الاجتماعي في صدارة خطة التنمية، من أجل إحراز تقدم ملموس نحو الوفاء بالالتزامات كوبنهاغن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - وسيهيئ انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فرصة لتجديد الالتزام بالقضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل منتجة وتحقيق الإدماج الاجتماعي. وترجع أصول العديد من الأهداف الإنمائية للألفية إلى إعلان كوبنهاغن، وهي تعتبر امتداداً لزم الإعلان ويصعب

تحقيقها من غير السعي إلى تحقيق هدف إقامة مجتمع صالح للجميع. وينبغي أن تؤكد الجلسة العامة الرفيعة المستوى أهمية بناء مجتمع صالح للجميع، يتسم بالاستقرار والسلامة والتناسق ويسوده السلام والعدل. وتنبغي مواصلة تشجيع الحكومات على اتباع سياسات تحقق الاندماج الاجتماعي. إذ أن هذه السياسات لا توفر الدعم للنمو والنماء على نحو يحقق مصلحة الفقراء فحسب، بل تساعد أيضا في درء التزايدات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، وتؤدي إلى تهيئة ظروف صالحة للتنمية ولتحقيق الأهداف.

## جيم - الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية والاستجابات التي تنص عليها السياسات

٥٠ - وفي ضوء الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا، تقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن ما يتراوح بين ٤٧ و ٨٤ مليون شخص قد أضيفوا إلى قائمة الذين يعيشون في الفقر أو الذين سقطوا في برائنه، في عام ٢٠٠٩، وهو ما لم يكن ليحدث لو أن الأزمة لم تقع<sup>(٣)</sup>. وتتفاوت تقديرات تأثير الأزمة على الصحة ووفيات الأطفال، لكنها جميعا تشير إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد وفيات الأطفال<sup>(٤)</sup>. وتزايد أيضا وطأة الجوع في جميع أنحاء العالم النامي: حيث تفيد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأنه يتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية إلى ذروة تاريخية في عام ٢٠٠٩<sup>(٥)</sup>.

(٣) تمثل التقديرات العجز في الحد من الفقر نتيجة للهبوط في نمو نصيب الفرد من الدخل القومي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمتوسط النمو في الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ (والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرها ٨٤ ملايين في عدد الفقراء)، وبالنمو الملحوظ في ٢٠٠٨ (والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرها ٤٧ مليون في عدد الفقراء). ولأغراض الحساب، افترض أن توزيع الدخل سيظل ثابتا في جميع البلدان. (انظر: *World Economic Situation and Prospects 2010*، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.C.2). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تداعيات الأزمة قد تؤدي إلى انخفاض معدلات نمو البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٠,٢ و ٠,٧ في المائة لمدة تتراوح بين ٥ و ٧ سنوات. ونتيجة لذلك، قد يرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بما يصل إلى ٧٩ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠ (انظر *Global Economic Prospects* (Summer 2010: Fiscal Headwinds and Recovery) (Washington DC, 2020)).

(٤) يشير أحد التقديرات إلى أن الأزمة ستسبب وفيات إضافية وسط الرضع يتراوح عددها بين ٢٠٠ ألف و ٤٠٠ ألف حالة وفاة في العام خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ (انظر البنك الدولي، "The impact of the financial crisis on progress towards the Millennium Development Goals in human development"، مذكرة بشأن السياسة الداخلية للبنك الدولي، ٢٠٠٩). وفي أفريقيا جنوب الصحراء، قدر عدد وفيات الرضع الإضافية بما يتراوح بين ٣٠ ألف و ٥٠ ألف حالة وفاة في عام ٢٠٠٩ (انظر *Jed Friedman and Norbert Schady*, "How many more infants are likely to die in Africa as a result of the global financial crisis?" ورقة العمل رقم ٥٠٢٣ بشأن بحوث سياسات البنك الدولي، آب/أغسطس ٢٠٠٩).

(٥) منظمة الأغذية والزراعة العالمية، حالة صناعة الأغذية في العالم عام ٢٠٠٩ (روما، ٢٠٠٩).

٥١ - وأدت الأزمة إلى انخفاض حاد في فرص العمل وزيادة سريعة في معدلات البطالة. وظهر تفاوت كبير بين البلدان في الآثار المترتبة على البطالة، إلا أن عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم ارتفع بما يزيد على ٣٤ مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الفقراء العاملين ازداد بمقدار ٢١٥ مليون شخص<sup>(٦)</sup>. ويرجح أن تتوغل البطالة في العقد المقبل على الرغم من ظهور مؤشرات أولية إلى حدوث انتعاش. قد تحتاج ظروف سوق العمل إلى ٤ أو ٥ سنوات كي تعود إلى حالة مماثلة لما كانت عليه قبل الأزمة، رهنا بنطاق السياسات التي تتخذ لمواجهة نقص فرص العمل<sup>(٧)</sup>.

٥٢ - وازداد تعقيد تأثير الأزمات العالمية جراء الزيادات في أسعار المواد الغذائية وتراجع التحويلات المالية للمغتربين، التي تستخدم لتحسين التغذية في معظم الحالات. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للأغذية الآن، بعد أن بلغت الذروة في عام ٢٠٠٨، فإنها لا تزال أعلى من ذي قبل، مما يدفع العائلات إلى التنازل عن بعض مقومات التغذية. وقد تمتد العواقب الضارة لهذه التنازلات على صحة الأطفال لفترات طويلة في المستقبل.

٥٣ - وتضررت الفئات الاجتماعية المحرومة على وجه الخصوص بسبب الأزمة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والسكان الأصليون والمهاجرون. ولا تزال الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة تثير الكثير من القلق، نظراً لما يترتب على الاستبعاد من سوق العمل في المدى الطويل من تأثير ضار على الأفراد وعلى مجتمعات بأسرها. وتتجلى هذه الحقيقة في حالة الشباب بوجه خاص. لا سيما وأنهم كانوا بالفعل أكثر عرضة للتعطل عن العمل من الراشدين بمعدل ٢,٨ مرة قبل وقوع الأزمة. وخلال الفترة ازداد عدد الشباب العاطلين عن العمل بمقدار ٨,٥ مليون شخص، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهي أكبر زيادة سنوية في مدى ١٠ سنوات على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الشباب عرضة للإحباط على نحو متزايد، وانعكس ذلك في ارتفاع معدلات عزوفهم عن المشاركة، التي تفوق معدلات جميع الفئات العمرية الأخرى<sup>(٨)</sup>.

(٦) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٠).

(٧) *World Economic Situation and Prospects 2010*، بيانات مستكملة في منتصف عام ٢٠١٠، يمكن الحصول عليها في [www.un.org/esa/policy/wess/wesp2010files/wesp10update.pdf](http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp2010files/wesp10update.pdf) (تم الدخول إلى الموقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠).

(٨) منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠.

٥٤ - ويشكل تأثير الأزمة على النساء مصدر قلق كبير لأنهن يعانين مستويات بطالة عالية، تفوق حتى معدلات بطالة الرجال في كثير من البلدان النامية ذات الاقتصادات الموجهة نحو التصدير. وعلاوة على ذلك، توجد نسبة أعلى من النساء اللاتي يعملن في مجالات عمالة غير مستقرة بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال، وهي مجالات أقل تغطية بشبكات الأمان الاجتماعي وأكثر عرضة للركود الاقتصادي. وفي الأسر المعيشية، غالبا ما تتحمل المرأة وطأة الأزمة وما يترتب عليها من تخفيضات في الميزانيات وتراجع في الاستهلاك، نظرا إلى أنهما تتحمل قدرًا أكبر من أعباء العمل المنزلي غير المأجور. وتميل التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي أيضا إلى أن تؤثر بشكل غير متناسب على حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية والتعليم. وعلاوة على ذلك، لا تؤخذ دائما في الاعتبار، عند تصميم برامج التحفيز الاقتصادي وتنفيذها، الآثار المتباينة لهذه البرامج على المرأة. ولهذا يتعين أن تجعل الحكومات المساواة بين الجنسين في سوق العمل إحدى أولوياتها، كما يتعين تعزيز القوانين واللوائح المحلية بغرض كفالة حصول المرأة على فرص العمل، وعلى المساواة في الأجر وفوائد سياسات دعم الأسرة وبرامج تنمية تنظيم المشاريع الخاصة بالإناث.

٥٥ - وأدت الأزمات أيضا إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الاجتماعية والمساعدات، لكن انخفاض الإيرادات الحكومية يفرض قيودا مالية شديدة على الإنفاق العام في مجال الحماية الاجتماعية. ويرجح أن يؤدي هذا إلى ازدياد انعدام المساواة وتفاقم الآثار المترتبة على الأزمة، إذ أن تخفيضات الإنفاق العام ستؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الاجتماعية المحرومة والسكان ذوي الدخل المنخفض، وبخاصة المرأة. وتتطلب حالة المرأة اهتماما فوريا، لا سيما في مجالات توفير فرص العمل والتعليم واستحقاقات الضمان الاجتماعي.

٥٦ - ويزيد من تعقيد آثار الأزمات العالمية ما يواجهه العالم أيضا من مخاطر تغير المناخ. وهناك حاجة لحلول الطاقة المتجددة من أجل تخفيف آثار تغير المناخ وفتح مسار للتنمية المستدامة. ولا يرجح في هذا الصدد، أن يؤدي الاعتماد على الأسواق وحدها إلى التغيير المطلوب، بل ينبغي اتباع نهج سياسات عامة قائمة على الاستثمار من أجل التصدي لتغير المناخ وإيجاد فرص العمل وتطوير الهياكل الأساسية.

#### الاستجابات التي تنص عليها السياسات الوطنية

٥٧ - تمثل رد فعل البلدان المتقدمة النمو على الأزمات في تجميع حزم أدوات الإنقاذ المالي وتخفيف السياسات النقدية والمالية واتخاذ تدابير لحفز الطلب ومعالجة شواغل العمالة والحماية الاجتماعية. وتركز اهتمام معظم البلدان على المحافظة على فرص العمل واعتماد سياسات



لا تساير التقلبات الدورية، بغرض منع حدوث انخفاض حاد يؤدي إلى فقدان كبير في الوظائف. واتخذت بعض البلدان النامية خطوات للتصدي لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك تدابير لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، ترمي إلى صد الفقر وكفالة استقرار الاستهلاك.

٥٨ - وبينما اتخذت الاقتصادات القوية والبلدان ذات الموارد المالية تدابير لتحفيز المالي، لم يتيسر ذلك للاقتصادات الفقيرة التي تحتاج إلى اتخاذ خطوات مماثلة من أجل إيجاد فرص العمل وحماية الفقراء، نظرا لقصور ميزانيتها أو عدم وجود حيز في السياسات. وكان من الممكن تحقيق فوائد لجميع البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من خلال تنسيق الانتعاش الاقتصادي على نحو أفضل. وازدادت الحالة سوءاً جراء محدودية المساعدة الدولية، التي كثيراً تأتي مصحوبة بشروط تجبذ مسيطرة التقلبات الدورية، مما يقوض جهود الانتعاش<sup>(٩)</sup>.

٥٩ - وعوّلت البلدان النامية على مواردها المتاحة ونفذت أيضاً مجموعة من استراتيجيات التصدي للأزمات. واتخذت بلدان عديدة تدابير لتخفيف العبء على الفئات الأكثر حرماناً وضعفاً، من خلال زيادة الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي. ووفرت بعض البلدان فرص العمل والتدريب على المهارات، وبرامج لتنسيب الوظائف للأشخاص العاطلين عن العمل والموظفين المسرحين. وشملت التدابير الأخرى دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وحماية الأجور في بعض القطاعات، وتحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية. واعتمدت بلدان عديدة تدابير للحفز المالي بغرض إيجاد فرص عمل من خلال الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية وتوسيع نطاق برامج مكافحة الفقر.

٦٠ - ويبدو جلياً أنه يتعين أن تصميم تشكيل حزم الحفز على نحو يؤدي إلى تعميم الفوائد المتأتبة على الفئات الأكثر ضعفاً. ويستدعي التعامل بشكل فعال مع الأزمات الراهنة والمستقبلية، الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية وبخاصة في المناطق الريفية، وفي قطاعي التعليم والصحة والقطاع الاجتماعي.

٦١ - وأخيراً، ولأغراض معالجة الآثار السلبية للأزمات، هناك حاجة أساسية لوضع خطة إصلاح شاملة تكفل الاستقرار المالي الكلي، مقترنة بسياسات اقتصاد كلي لا تساير التقلبات

(٩) توصلت دراسة حديثة أجرتها اليونيسيف في ٥٧ بلدان من أصل ٨٦ بلداً جرى استعراض حالاتها، إلى أن صندوق النقد الدولي أوصى بتقليص مجموع الإنفاق العام، علاوة على تقليص النفقات الاجتماعية الشديدة الأهمية. اليونيسيف (٢٠١٠)، "تحديد أولويات الإنفاق من أجل تحقيق انتعاش ذي وجه إنساني"، موجزات عمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الدورية، وإدارة حكيمة للمخاطر، بما في ذلك فرض الرقابة على رأس المال. ومن المهم بنفس القدر تعزيز النمو الذي يركز على الإنتاج وإيجاد فرص العمل ويكفل قيام نظام مالي شامل.

### استجابة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة

٦٢ - ظهرت أطر ومبادرات دولية جديدة من أجل التصدي للأزمات العالمية. وفي عام ٢٠٠٩، صدّق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على إطار شامل يتألف من تسع مبادرات مشتركة متعلقة بالأزمة، يشمل قضايا تتراوح بين الأمن الغذائي والاقتصادات غير الضارة بالبيئة، وبين الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل والحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

٦٣ - ويستند الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل إلى أربع ركائز شاملة لعدة قطاعات، هي العمالة والحماية الاجتماعية ومعايير العمل والحوار الاجتماعي. وهو يركز على زيادة فرص العمل والإنتاج والاستثمار، وتعزيز توفير العمل اللائق للجميع بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، يسلط الضوء على وجوب أن تنظر حزم الإنعاش في البعد الجنساني للأزمة الاقتصادية وفي إدماج المساواة بين الجنسين في جميع تدابير التصدي للأزمة.

٦٤ - وتهدف مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية إلى ضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتمكين وحماية المرأة والفقراء والضعفاء. وهي مبادرة هامة ليس من أجل كرامة الإنسان فحسب، بل ومن أجل تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، وكفاءة سوق العمل والحد من الفقر، وبناء التماسك الاجتماعي. ومن شأنها أن تسهم بقدر كبير في تيسير الإدماج الاجتماعي من خلال المساعدة على انتشال الناس من برائن الفقر المدقع. ويتعين أن تلزم الحكومات نفسها بوضع حد أدنى للحماية الاجتماعية يتكون من مجموعة من العناصر الأساسية التي تشمل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية والتحويلات الاجتماعية، بغرض حماية الناس أثناء الأزمات وبعدها.

٦٥ - وتشكل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة وتغير المناخ، تحديات خطيرة للتنمية الاجتماعية، وتسلب الضوء على أهمية الإدماج الاجتماعي ودوره في الترويج لاتخاذ نهج أكثر تكاملاً وشمولاً، ويتسم بالمزيد من المنهجية والاندماج. وهناك اعتراف مطرد بضرورة وجود سياسات مستدامة اجتماعياً وبيئياً من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي والنمو، ويتمثل هدفها العام في تهيئة مجتمع صالح للجميع.

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - لا تزال المبادئ الجوهرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، التي تدعو إلى جعل الإنسان محور التنمية وقيئة مجتمع صالح للجميع، صالحة بنفس القدر الذي كانت عليه منذ خمسة عشر عاماً. وتتداخل سياسات تحقيق الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية: القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والإدماج الاجتماعي، فيما بينها ويدعم بعضها بعضاً وينبغي تنفيذها بصورة متوازنة. وتشكل استراتيجيات القضاء على الفقر وتعزيز الإنتاجية والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع لب الإدماج الاجتماعي.

٦٧ - والتكامل الاجتماعي أمر حاسم لمكافحة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة والضعف، ولتهيئة مجتمع صالح للجميع، وهو شرط أساسي لاستدامة النمو الاقتصادي والتنمية.

٦٨ - وهناك حاجة لبذل جهود شاملة ومتكاملة لتمكين فئج أكثر تكاملاً من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة. وينبغي أن تشمل سياسات تعزيز الإدماج الاجتماعي تدابير ترمي إلى تعزيز التوزيع العادل لفوائد النمو الاقتصادي وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية للجميع. وتتطلب استراتيجيات الإدماج الاجتماعي تبني إطار لحقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة على سياسات مكافحة التمييز والتدابير الرامية إلى تعزيز المشاركة الواسعة لجميع المواطنين.

٦٩ - وتعتبر مشاركة أطراف فاعلة متعددة، وبخاصة المجتمع المدني، أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الإدماج الاجتماعي، لأنها تشجع بصورة مباشرة على المشاركة النشطة من جانب جميع أفراد المجتمع وتعزز الشفافية والمساءلة في هذه العملية.

٧٠ - وفي ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تكتسب مراعاة البعد الاجتماعي في خطة التنمية طابعاً ملحاً جديداً. فقد ارتفعت أعداد الفقراء والعمال الفقراء والعاطلين عن العمل. ومن هذا المنطلق، سلطت الأزمات الضوء بصفة خاصة على ضرورة تطوير أو توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية التي تمثل عنصراً أساسياً في مجالات الحد من الفقر وانعدام المساواة، ومنع البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الأشخاص الأشد ضعفاً.

٧١ - واستنادا إلى ما تقدم، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات الرئيسية التالية على المستوى الوطني:

(أ) يتعين على الحكومات أن تجدد التزاماتها فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية الشاملة وهيئة مجتمع صالح للجميع، وأن تدخلها في صلب سياسات صنع القرار من خلال اعتماد سياسات اجتماعية شاملة؛

(ب) ينبغي أن تنشئ الحكومات آليات تشاركية فعالة بغرض تعزيز إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية، ولاسيما المهمشين والمستبعدين منهم، في صياغة جميع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية وتنفيذها وتقييمها؛

(ج) يتعين على الحكومات منح الأولوية القصوى لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمات. إذ ينبغي أن يستمر تركيز التصدي للأزمات حسبما تنص عليه السياسات، بما في ذلك حزم الحفز المالي، على التحول إلى إيجاد فرص العمل وكفالة وصول الفوائد إلى الفئات الأكثر تضررا مثل الشباب والمسنين. وينبغي أن تستمر أيضا الحماية التي توفرها السياسات لأوجه الإنفاق الاجتماعي الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم، نظرا لاستمرار تداعيات الأزمة؛

(د) وعلى وجه الخصوص، يتعين على الحكومات التي لم تحدد بعد الحيز المالي اللازم لإعداد أو توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، أن تفعل ذلك، وأن تلتزم بوضع حد أدنى للحماية الاجتماعية يتكون من مجموعة من العناصر الأساسية التي تشمل التعليم والصحة الرعاية والخدمات الأساسية والتحويلات الاجتماعية؛

(هـ) ينبغي أن تعد الحكومات أطر تقييم وطنية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك إمكانية وضع معايير ومؤشرات لقياس التكامل الاجتماعي ورفاه السكان.

٧٢ - وينبغي دعم استراتيجيات الاندماج الاجتماعي على المستوى الدولي، ويمكن أن تشمل التوصيات الخاصة بذلك ما يلي:

(أ) أن تمنح الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الأولوية لوضع حد أدنى للحماية الاجتماعية باعتباره أداة فعالة لتحقيق الإدماج الاجتماعي؛

(ب) أن تتبادل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين السياسات والممارسات الجيدة في مجال تعميم الإدماج الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي؛

- (ج) أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، ولا سيما في مجال تعزيز الإدماج الاجتماعي على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي، بصورة متماسكة ومنسقة؛
- (د) أن توفر الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إمكانية تخفيف عبء الدين، وتقديم المساعدات الميسرة والمنح لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الحيز المالي، وبخاصة إلى البلدان الفقيرة وأقل البلدان نمواً؛
- (هـ) ألا تفرض الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية شروطاً مرهقة تحد من حيز سياسات الحكومات الوطنية، وبخاصة في مجال النفقات والبرامج الاجتماعية.